في ظل ارتفاع أسعار السلع المستوردة

مواطنون ومختصون يحذرون من إقرار قانون التعرفة الكمركية

□ كربلاء / أمجد علي

انتقادات توجه صوب البضائع المستوردة

يخشى مواطنون في محافظة كربلاء من تأثيرات عملية لتطبيق قانون التعرفة الكمركية على البضائع والسلع بنسبة تزيد على ٢٠٪، معتبرين إن ذلك يفضي الى ارتفاع في منظومة الأسعار ، في وقت حذر اقتصاديون من مغبة تطبيق قانون التعرفة الكمركية حالياً.

ويقول المواطن سجاد مهدي لـ (المدى) ان الاسواق المحلية تشهد في الوقت الحاضر تذبذباً في اسعار المواد المختلفة سواء الغذائية منها أو غيرها مشيراً الى انه في حالة الرغبة بشراء الملابس المستوردة يستوجب مضاعفة المبالغ على الرغم من ان الرواتب والاجور على حالها.

وينتقد المواطن مهدي الحسناوي البضائع المستوردة من الصين واصفاً إياها بالرديئة، موضحاً ان تطبيق التعرفة الكمركية يقلل من رغبة المواطن بالتبضع ما يقلل من القدرة الشرائية .

فيما يؤكد رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء طارق الخيكاني لـ (المدى) انه في حال تطبيق التعرفة الكمركية فإن اسعار السلع سترتفع إلى أكثر من ٢٥٪ مشيراً الى ان اصحاب الدخول المتوسطة هم المتأثرون الاكبر من تطبيق هذا القانون.

ويبين معاون مدير هيئة الكمارك فؤاد حسن سهيل في تصريح صحفي إن الهيئة ستنفذ القانون في التاريخ المحدد كونها جهة تنفيذية وليست تشريعية وقد تم تبليغ كل المنافذ الحدودية بالشروط والقوانين اللازمة وبموعد التطبيق.

مضيفا ان تطبيق التعريفة الكمركية سوف يسهم في الحد من إدخال البضائع الرديئة وتشجيع الصناعات المحلية، لكن ذلك يحتاج لدعم حكومي للصناعات المحلية لإنجاح القانون الجديد.

ويشير المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء عبد الحسين العنبكي في تصريح صحفي ايضا الى اهمية قانون التعريفة الكمركية مبيناً أن السلع ذات المساس المباشر بحياة المواطن معفاة من الضريبة، وان أكثر السلع التي ستخضع للضريبة بمستويات مرتفعة هي السلع التي يمكن تصنيعها محليا لكنها متوقفة بسبب المنافسة من قبل السلع المستوردة، لافتاً إلى أن قانون الضرائب هو قانون تصحيحي سيساعد الصناعات والمنتجات المحلية كثيرا.

من جانبه يقول رئيس غرفة تجارة كربلاء نبيل الانباري لـ (المدى) إن توقيت فرض الضرائب بالوقت الحاضر غير ملائم كون القطاعات الاقتصادية الموجودة تعاني من تدهور واضح مشيراً الى انها غير قادرة على سد حاجة السوق المحلية من السلع داعياً الى ضرورة دعم القطاعات المختلفة من قبل الحكومة فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص .

ويعتبر الاكاديمي عبد السلام لفتة فرض الضرائب بمثابة الجريمة ، ويقول لفتة لـ (المدى) ان الحكومة تسيطر على نحو ٩٠٪ من الناتج القومي المتمثل بالنفط والذي يحقق إيرادات للدولة حصرا، فيما تفرض ضريبتها على النسبة المتبقية من الناتج القومي تجاريا أو صناعيا أو زراعيا بأنواعها المختلفة كضريبة الدخل وضريبة العقار وضريبة التركات، إضافة إلى ما يسمى بالرسوم الكمركية التي لا تختلف كثيرا عن الضرائب.

وأضاف لفتة أن دول العالم تفرض الضرائب لتوفير الموارد اللازمة للدولة لسد احتياجاتها او ما يسمى بنفقاتها على أن ذلك يكون مناسبا في الدولة التي يكون فيها القطاع الخاص هو المسيطر والمالك لمواردها بما فيها المؤسسات الكبيرة لإنتاج الطاقة والنفط والسيارات وغيرها بحيث تحتاج الدولة إلى أرصدة مالية لتكون بمثابة التخصيصات التشغيلية لها.

وأوضح إن الدول المتقدمة اقتصاديا تعمل على عدم فرض الضريبة على رؤوس الأموال والشركات الأجنبية بهدف جذب رؤوس الأموال لافتاً الى ضرورة ان يكون الهدف من التعرفة حماية المنتج المحلي على أن تكون هناك تنمية داخلية تمكنه من الازدهار والرقي ومنافسة المستورد كما هو حاصل في الكثير من الدول بما فيها تركيا التي أصبحت بضاعتها الداخلية ارخص سعرا من البضاعة الأجنبية فارتفع إنتاجها وتحسنت صناعتها التي باتت تنافس الصناعات العالمية فتجد فيها البضاعة التركية الأفضل جودة اقل سعرا من البضاعة الصينية ذات الجودة الأدنى.

أكد أن الفساد والبيروقراطية وعدم الاستقرار السياسي عوامل كابحة

تقرير: إمكانيات التنمية والاستثمار كبيرة في العراق

ترجمة عبد الخالق علي

يبقى العراق آخر اكبر مصدري النفط في العالم ، مع بقاء الكثير من الموارد المليئة التي لم يتم تطويرها بعد عقود من الاهمال . رغم ثروته النفطية الهائلة، فإن البلد يكافح من اجل اعادة بناء نفسه بعد سنوات من الحروب و العقوبات الدولية حيث ستكون عائدات النفط حاسمة في جهود اعادة الاعمار .

تقوم الحكومة العراقية بالتهيئة لبرنامج شامل من اجل توسيع البنية التحتية يتربع النفط في وسطها. كما جذبت الحكومة الكثير من شركات النفط العالمية لغرض رفع الطاقة الانتاجية الى ١٢ مليون برميل في اليوم الواحد مما سيجعل العراق موازيا للعربية السعودية في انتاج النفط. في نفس الوقت، يسعى العراق لاصلاح قطاع التكرير و بناء قاعدة صناعية من اجل تنويع اقتصاده . الاطار الزمني لهذا التوسع الكبير هو اطار قصير لكن مع ذلك فإن العراق يتحدى السوق مع وضع امني و سياسي غير مستقر .

آخر البحوث و التحليلات الصادرة عن (ميد) هو تقرير ٢٠١٢ عن سوق مشاريع النفط و الغاز في العراق الذي هو بمثابة نظرة عامة عن قطاع النفط والغاز ، تغطي الانتاج المتصاعد وأنابيب النفط والبنية التحتية للتصدير والمصافي ومصانع البتروكيمياويات . التقرير يسلط الضوء على سياسة الحكومة والمجالات الرئيسية للانفاق و خطط المشاريع الكبرى و الفرص بالاضافة الى الاقتصاد العام و السياسي .

هذا التقرير يعتبر ذا فائدة قيمة بالنسبة للمهتمين بالاعمال في قطاع النفط العراقي، إذ يوفر لهم معلومات عن كامل قطاع النفط و الغاز من الانتاج الى الصناعات التحويلية. كما انه يحدد سوق المشاريع عموما و يوفر البيانات التي تحتاجها الشركات من اجل اتخاذ القرارات الإستراتيجية في العراق .

بالاضافة الى توفير نظرة شاملة عن قطاع النفط و الغاز، فإن التقرير يعرض نظرة ثاقبة في المجالات الرئيسية للانفاق و في خطط المشاريع الكبيرة و الفرص و سياسة الحكومة بالاضافة الى بيانات الاقتصاد الكلي و البيانات السياسية و غيرها كثير من خلال هذا التقرير يمكن فهم فرص معينة في قطاع النفط العراقي .

- تحديد اسواق المنبع و الوسط و المصب .
- الدخول و الفوز بالاعمال في العراق .
- فهم التحديات التي تواجه القطاع .

على مدى السنوات الخمس القادمة، نخمّن ان العراق سيستثمر ما مقداره ١٠٠ مليار دولار اذا اراد ان يحقق الهدف الذي وضعه لزيادة طاقة انتاج النفط الخام الى اكثر من ١٢ مليون برميل يوميا . سرعة النمو غير مسبوقة لكن ذلك سيتطلب ايضا استثمارا بقيمة ٣٠ مليار دولار في بنية التصدير التحتية لغرض ايصال النفط الى السوق و الشيء نفسه مرة اخرى لتحويل العراق الى مصفى كبير . لكن هناك ايضا تحديات كثيرة لأولئك المستعدين للعمل في العراق و هي عدم الاستقرار السياسي والفساد و البيروقراطية. مع ذلك فإن العراق ربما يمثل السوق الوحيد للفرص في قطاع النفط و الغاز بالنسبة لشركات الخدمات في حقول النفط و الهندسة و الاعمار. .

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات
العدد: 1010
التاريخ: 2012/6/17

ملحق لمناقصة رقم (٥٨) / إعلان للمرة الأولى

لاحقاً لإعلاننا المرقم 892 في 2012/6/3 (إعلان للمرة الاولى رقم/58) الخاص بالمشاريع التابعة لمديرية طرق وجسور المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام2012 المنشور في صحيفة الصباح بعددها المرقم 2559 الصادر في يوم الأحد الموافق 2012/6/10 وصحيفة الدستور بعددها المرقم 2532 الصادر في يوم السبت الموافق 2012/6/9 وصحيفة المدى بعددها المرقم 2507 الصادر في يوم السبت الموافق 2012/6/9 يعدل اسم الطريق الوارد في حقل مشروع تأهيل طرق في ناحية الكرامة ضمن التسلسل (8/هـ) في الجدول المرفق بالاعلان ليقرأ كالآتي: تأهيل طريق (الجيحة- عبد الكاظم ضعيف والمؤمنين ال سلمان والطبول) بطول (6.1) كم لذا اقتضى التنويه.

ابراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
/ ٦/ ٢٠١٢

شركة خطوط الأنابيب النفطية
OIL PIPE LINES CO.
إعـــلان مناقصـــات

ترغب شركة خطوط الانابيب النفطية ان تدعو الشركات المتخصصة في تصنيع/ تجهيز المواد/ المعدات المبينة في الجدول أدناه والتي تتوفر كافة تفاصيلها ومواصفاتها مع مستندات المناقصة للبيع في مقر شركة خطوط الأنابيب النفطية – الدائرة القانونية الكائنة في الدورة- بغداد- العراق، ولقاء مبلغ مقداره كما هو مؤشر ازاء الطلبية المبينة أدناه غير قابل للرد.

* العروض الغير مصحوبة بالتأمينات الأولية تكون مرفوضة ويجب ان تكون صادرة من المصرف المختص وبتوقيع المدير العام أو المدير المفوض أو من ينوب عنه يؤكد فيه المصرف صحة صدور خطاب الضمان، وعلى مقدمي العطاءات تقديم التأمينات الأولية بنسبة ١٪ من مبلغ العطاء وأن يكون من مصرف معتمد في العراق.

* يجب أن تكون الأسعار المقدمة للعروض التجارية بالدينار العراقي حصراً.

ت	اسم المناقصة	رقمها	سعر أوراق المناقصة بالدينار العراقي	تاريخ الغلق
١	أجهزة وزجاجيات مختبرية متنوعة	خ.د/٧٩	٥٠٠٠٠ /-	٢٠١٢/٧/١٧ الواحدة ظهراً